

تحقيق، مواز

عمر نشابة

بعد انحسار تركيز لجنة التحقيق الدولية المستقلة برئاسة ديتليف ميليس على التحقيق في فرضية واحدة من دون غيرها، تعمّد خلفه الدكتور سيرج براميرتس توسيع أعمال التحقيق لتشمل مجموعة واسعة من الاحتمالات والفرضيات لتأكيد شمولية التحقيق. تنشر "الأخبار" للمرة الأولى معلومات مصدرها رسمي تشير إلى احتمال لم تذكره اللجنة في تقاريرها

هل تولى تاجر سلاح روسي نقل "الميتسوبيشي" إلى بيروت من الشارقة؟

في احتمال وجود الميتسوبيشي في الزبداني قبل وصولها إلى لبنان (29). وأكدت اللجنة أنها حصلت على معلومات عن الفان المسروق من السلطات اليابانية والإماراتية (100) لم تذكرها في النص. واعتبر التقرير الرابع التحقيق في مصدر وتحركات الميتسوبيشي أولوية لعمل اللجنة بالتعاون مع مكتب مدعي عام التمييز (45).

هذا الموضوع أولوية حقاً من الناحية المهنية في تحديد خطوات التحقيق والاستقصاء. لكن التقرير الخامس الذي صدر في 25 أيلول لا يذكر أي تقدم أحرزته اللجنة في هذا الإطار. يدعو ذلك إلى التساؤل عن سبب عدم ذكر عمل اللجنة في ما يتعلق بمصدر جزء أساسي من أداة الجريمة في تقريرها الخامس. لماذا شحنت الشاحنة إلى الإمارات قبل وصولها إلى لبنان. ومن هي الجهة التي قامت بشحنها. وكيف دخلت إلى لبنان؟ أسئلة طرحتها على عدد من المسؤولين في أعلى مراكز السلطة. وقال لي أحد مراجعهم الأمنية: "إن السيارة سرقت من اليابان ثم شحنت إلى إمارة الشارقة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتحقيق مستمر". وبعد عدة أسابيع أكد لي مسؤول أمني آخر أن بحوزته بيانات جرمية تفيد أن شاحنة الميتسوبيشي أدخلت إلى لبنان عبر الحدود اللبنانية السورية الشمالية، ما أبرز التناقض مع ما ورد في التقرير الأول للجنة التحقيق الدولية الذي يقول إنها أدخلت من طريق البقاع.

سُرقت الميتسوبيشي في 12 تشرين الأول 2004 في اليابان وقتل الحريري بواسطة عيبوة وضعت داخلها في 14 شباط 2005. أين كانت الميتسوبيشي وكيف وإلى أين وبواسطة من نقلت خلال فترة أربعة أشهر ويومين سبقت الجريمة؟ ولماذا لم يُوقف أحد ولم يستدع أحد؟

نقدم في هذا النص فرضية ضلوع مجموعة تعمل في الجريمة المنظمة وتهريب السلاح بقيادة شخص يدعى "فيكتور بوت"، روسي الجنسية، الموجود حالياً على الأرجح في موسكو، بينما المركز الرئيسي لعملياته موجود في الإمارات العربية المتحدة وتحديداً في إمارة الشارقة حيث قبل إن الميتسوبيشي المسروقة حطت بعد شحنها من اليابان.

ذكر تقرير الإنتربول حصلت "الأخبار" على نسخة منه أن بوت يقوم بنقل السلاح والنخائر والمعدات بواسطة طائراته إلى مقاتلي "الاتحاد الوطني لاستقلال أنغولا"، وأن له علاقة بتجارة الألماس غير المشروعة مع هؤلاء المقاتلين. وذكر تقرير مكتب رقابة الأصول الأجنبية (Office of Foreign Assets Control - OFAC) التابع لوزارة الخزانة الأميركية في 26 نيسان 2005 أن بوت حقق أرباحاً بملايين الدولارات من خلال تزويده حركة طالبان بالأسلحة أثناء سيطرتهم على أفغانستان. وذكر التقرير نفسه أن لدى بوت القدرة على "تهريب الدبابات والطائرات المروحية والصواريخ إلى أي مكان في العالم".

أصدر الإنتربول بتاريخ 2006/12/4 تقريراً عن مراقبة تطبيق قرار الأمم المتحدة الرقم 1295 (2000) الذي ينص على تنظيم آلية مراقبة تطبيق حظر استيراد السلاح إلى أنغولا. وكانت لدى الأمم المتحدة معلومات عن تهريب شركات نقل جوي تعود إلى فيكتور بوت السلاح إلى أنغولا، لذا تركّز

الحزب الأكبر من هذا التقرير على هويته ونشاطاته. وأصدر الاتحاد الأوروبي بتاريخ 12 كانون الأول 2005 مذكرة بتجميد أموال وموارد فيكتور بوت ومدير أعماله ريشارد الشيشكلي (السوري الجنسية) وذكر ملحق المذكرة عناوين مفضلة لشركات تابعة له في الشارقة (ص.ب. 7837 و ص.ب. 3962 و 8299 في عجمان ورأس الخيمة وفي تكساس بالولايات المتحدة الأميركية).

ألا تستدعي هذه المعلومات المنسوبة إلى مراجع دولية رسمية عن تركيز أحد أهم تجار السلاح في العالم في المكان نفسه الذي قبل إن الميتسوبيشي حطت فيه قبل وصولها إلى لبنان، تحقيقاً قد يساعد على كشف المتورطين في اغتيال الرئيس الحريري؟

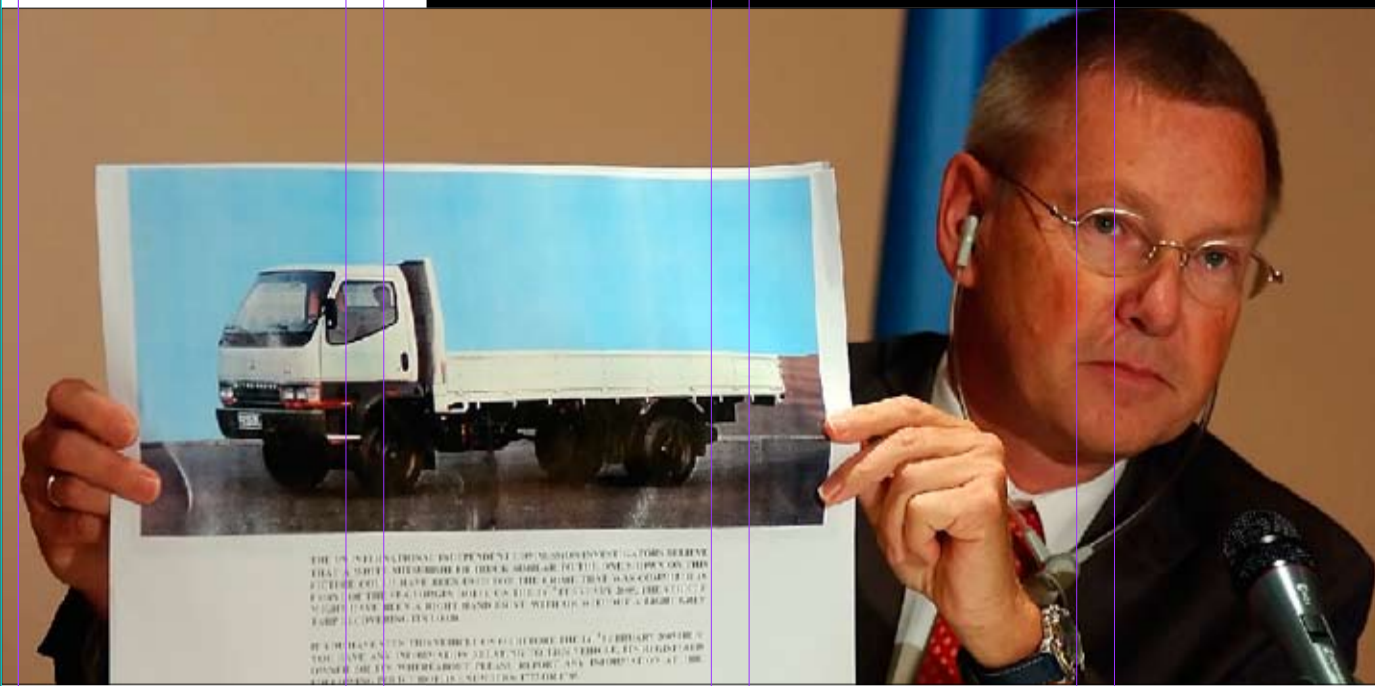
بوت، روسي، يمتلك عدداً كبيراً من شركات النقل الجوي وأسطولا من طائرات النقل بعدد "من الأكبر في العالم" (بحسب صحيفة النيو ريبابليك بتاريخ 12 كانون الثاني 2006). شركات بوت مسجلة في أكثر من دولة، تتركز في أفريقيا والإمارات العربية المتحدة. كل أعماله كانت تدار من مكان سكنه ومراكز شركاته في إمارة الشارقة (بحسب تقرير الإنتربول).

يمتلك فيكتور بوت عدداً من الشركات أبرزها شركة "إير سيس" (AIR CESS) التي سُجّلت في ليبيريا عام 1996 ثم انتقلت إلى أوستن/تكساس في الولايات المتحدة إلى مكاتب شركة "تان غروب" (TAN Group) التي يملكها بوت مع شريك فرنسي يدعى "دو سميت". انتقل بوت لإدارة عملياته من الإمارات العربية المتحدة في منتصف عام 1997. أنشأ فرعاً من شركة "إير سيس" في سوازيلاند وأنشأ مع شركة محلية مؤسسة جديدة اسمها "إير باس" (AIR PASS). وعام 1998 أسس بوت شركة "سيسافيا" (CESSAVIA) وسُجّلت في غينيا الاستوائية، ولكن قاعدة عمليات شركات بوت وبحسب الإنتربول كانت دائماً إمارة الشارقة. ويمتلك بوت الخطوط الجوية الوسطى أفريقية، المسجلة في جمهورية أفريقيا الوسطى وقواعد عملياتها أيضاً في الإمارات العربية المتحدة، الشارقة ورأس الخيمة تحديداً.

خلاصة ما ذكره تقرير الإنتربول أن أكثر شركات بوت تعمل انطلاقاً من الإمارات العربية المتحدة، وبالتحديد من إمارة الشارقة وتحديداً: فيلا 5، شارع الكورنيش، مجمع كورال، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة. رقم الهاتف: 065247344.

إن مضمون تقرير الإنتربول المذكور سابقاً موجود في تقرير قدمه رئيس اللجنة المكلفة بمتابعة القرار 864 المتعلق بالوضع في أنغولا، إلى مجلس الأمن الدولي تحت الرقم 1225/2000/S بتاريخ 2000/12/21. وعام 2002 صدرت مذكرة دولية (إنتربول) لتوقيف فيكتور بوت. لم تتمكن الإنتربول من القبض عليه لا بل إن ثلاث شركات تابعة لبوت ما زالت تعمل في إمارة الشارقة بعدما سُجّلت الطائرات في مولدوفا وقبرص بأسماء شركات مستحدثة، وذلك بالالتفاف على قرار وزارة الخزانة الأميركية والتي يمكن من الاستمرار في تهريب الأسلحة من دون مشاكل (صحيفة نيو ريبابليك 12 كانون الثاني 2006). وبالتالي فإن هذه الشركات كانت تعمل خلال الفترة التي سبقت اغتيال الرئيس الحريري وفي الإمارة نفسها حيث يرحح وصول الميتسوبيشي بعد

رئيس لجنة التحقيق الدولية السابق ميليس يعرض صورة لـ "الميتسوبيشي" خلال مؤتمر صحفي في 1 أيلول 2005 (وائل الأذقي)



شحنها من اليابان. في تموز 2004، وبعد سنوات من إلحاح الأمم المتحدة، أصدر الرئيس الأميركي جورج بوش قراراً يمنع بموجبه الأميركيين من التعامل مع كل المرتبطين بالرئيس اللبيري السابق شارلز تابلور، ومن ضمنهم بوت. وفي نيسان 2005 أصدرت وزارة الخزانة الأميركية قراراً بتجميد أصول فيكتور بوت، والمدير المالي للشركات التابعة له "ريتشارد عمار الشيشكلي" (السوري الأصل والأميركي الجنسية) حسب التقرير المرفوع إلى مجلس الأمن الرقم 1225/2000/s - الفقرات 138، 139 و 140).

يحمل الشيشكلي شهادات عدة في المحاسبة والتدقيق المحاسبي، وهو المسؤول الرئيسي عن كامل الإدارة المالية والمحاسبية في كل شركات فيكتور بوت العاملة في أي مكان في العالم التي تدار من الإمارات العربية المتحدة وبخاصة من إمارة الشارقة. وهو أيضاً المدير التجاري السابق للمنطقة الحرة بالشارقة 1995-1996، وهو ضابط سابق في الجيش الأميركي يمتلك خبرة عملية في مجال الاستخبارات والشؤون الطبية وإدارة العمليات الجوية. يرأس الشيشكلي شركة AIR BAS "إير باس" للنقل الجوي، مركزها تكساس في الولايات المتحدة الأميركية. هذه الشركة ذكرت في تقرير للأمم المتحدة على أنها إحدى شركات فيكتور بوت الرئيسة. بوت والجيش الأميركي والنمط في العراق

منذ عام 2004، تحدّثت تقارير عديدة عن علاقة فيكتور بوت بعمليات نقل معدات وأسلحة للجيش الأميركي في العراق. بتاريخ 2004/12/13 ذكر مايكل إيسيكوف في صحيفة "نيوزويك" الأميركية أن شركة "إير باس" لديها عقد مع وزارة الدفاع الأميركية يسمح لها بتعبئة الوقود في المطارات العسكرية. وذكر التقرير الصحفي أن الشركة المذكورة تقوم بأعمال لمصلحة شركة هالبيرتون الأميركية Kellogg Brown لمصلحة هذه التفاصيل المتخصصة بإعادة بناء حقول النفط العراقية.

ألا تستاهل هذه التفاصيل المتابعة والتحقيق لأجل سد ثغرة ربما تقود إلى حسم هوية الجهة المصدرة لسيارة الميتسوبيشي التي قتلت الحريري؟

بوت أمام إحدى طائراته في أنغولا



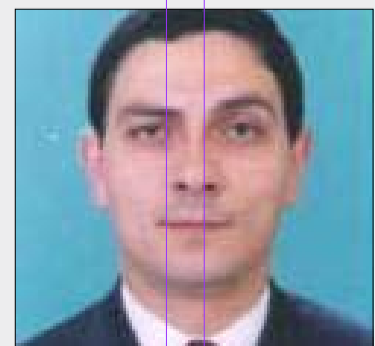
مركز عمليات تاجر السلاح بوت موجود في إمارة الشارقة حيث قيل إن الميتسوبيشي المسروقة حطت بعد شحنها من اليابان

حقق بوت أرباحاً بملايين الدولارات من خلال تزويده حركة طالبان بالأسلحة أثناء سيطرتها على أفغانستان

ذكرت «نيوزويك» أن شركة تابعة لبوت متعاقد مع وزارة الدفاع الأميركية يسمح لطائراتها بتعبئة الوقود في المطارات العسكرية الأميركية



فيكتور بوت (www.jansa.com)



ريشارد الشيشكلي (www.chichakli.com)